



مجلس الأمة
الأمانة العامة
قطاع البحوث والمعلومات
إدارة الدراسات والبحوث



إرتفاع الأسعار وآثاره على مستويات المعيشة في دولة الكويت

سبتمبر ٢٠٠٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

قطاع المعلومات
إدارة البحوث والدراسات
قسم الدراسات الاجتماعية

ارتفاع الأسعار
وآثاره على مستويات المعيشة في دولة الكويت
(٢٠٠٠ - ٢٠٠٨)

إعداد

مريم العبيد
باحث اجتماعي مبتدئ

إشراف

المستشار الاقتصادي
أ.د رمزي سلامة

سبتمبر ٢٠٠٨

ارتفاع الأسعار
وآثاره على مستويات المعيشة في دولة الكويت
(٢٠٠٠ - ٢٠٠٨)

عناصر الدراسة :

- المقدمة
- تعريف التضخم
- قياس التضخم وتطور معدلاته في الكويت ودول الخليج
(٢٠٠٠-٢٠٠٨ م).
- أسباب ارتفاع الأسعار الداخلية والخارجية .
- الآثار المترتبة على ارتفاع الأسعار .
- الجهود الآتية لحكومة الكويت في معالجة التضخم .
- الخاتمة .

المقدمة :

ترجع أهمية دراسة مشكلة ارتفاع الأسعار إلى أنها ظاهرة تعاني منها كافة النظم الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الحاضر ، ووصلت إلى الحد الذي يمكن أن يهدد المستوى المعيشي للأسر محدودة الدخل .

ولعلنا جميعاً نشعر بما تشهده أسواقنا في الآونة الأخيرة من ارتفاع في أسعار العديد من السلع الاستهلاكية والأساسية فيما يشبه "تسونامي" الذي يجتاح جيوب المواطنين والمقيمين ، وهذه ظاهرة لها تأثير مباشر على القوة الشرائية للنقود الوطنية مما جعل المواطن والمقيم على حد سواء يعانيان من ارتفاع أعباء المعيشة وتكاليفها (غذاء وسكن وملابس وخلافه).

والتضخم وإن كان ظاهرة عالمية تتسرب أعراضها بسهولة إلى اقتصادنا الكويتي الصغير والمفتوح (لأننا نستورد معظم احتياجاتنا المعيشية من الخارج) ، إلا أن معدله الذي بلغ ١١,٤% لشهر أغسطس الماضي (وما يعادل ١٠% للعام ٢٠٠٨ بأكمله) هو أعلى معدل تضخم تشهده الكويت منذ عشرين عاماً .

إن ظاهرة ارتفاع الأسعار أصبحت تمثل واقعا مريرا يعيشه المواطن والمقيم ولا بد أن تكون هناك آلية واضحة مطبقة على أرض الواقع لضبط الأسعار ومراقبتها والعمل على مواجهة تداعيات التضخم المرتبطة بالمستهلك في ظل حالة الإرباك والفوضى وانفلات الأسعار التي يعيشها السوق منذ فترة غير قصيرة.

ولعل هذا يبرز أهمية هذا التقرير الذي يلقي الضوء على ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار من عدة زوايا سواء بالتعرف على حجم الظاهرة أو البحث عن أسبابها وأثارها المتعددة ، ثم محاولة إيجاد الحلول المناسبة لها .

وفيما يلي نتناول الموضوع من خلال النقاط التالية :

- ١ - تعريف التضخم .
- ٢ - قياس التضخم وتطور معدلاته في الكويت ودول الخليج العربي ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ م .
- ٣ - أسباب ارتفاع الأسعار الداخلية والخارجية .
- ٤ - الآثار المترتبة على ارتفاع الأسعار .
- ٥ - الجهود الآتية لحكومة الكويت في معالجة التضخم .
- ٦ - الخاتمة .

تعريف التضخم :

هو ببساطة "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار" وتجدر الإشارة إلى أن التضخم يجب أن يرتبط بارتفاع في أسعار جميع (أو معظم) السلع والخدمات^(١) الموجودة في اقتصاد ما ، وأن يكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية غير قصيرة وليس ارتفاعا مؤقتا . وكذلك يجب أن يكون هذا الارتفاع مؤثرا بالسالب في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض في القوة الشرائية للنقود .

(١) السلع : هي البضائع والمادية الملموسة التي يكون لها قيمة سعرية عند عرضها في الأسواق لكونها تشبع حاجة أساسية أو كمالية لدى المستهلك (الملابس - المأكولات - الأجهزة - الكتب - الأدوات المنزلية - الأثاث ... الخ) .
الخدمات : هي كل ما يشبع حاجة ما لدى الإنسان وتكون له قيمة سوقية ولكنه لا يأخذ الشكل المادي الملموس (خدمات التعليم - الطب - الحلاقة - النقل - السياحة - الاتصالات - المعلوماتية) .

وهذا وتقوم النظرية النقدية على التركيز على البعد النقودي في تعريف التضخم باعتباره : "كمية كبيرة من النقود تطارد كمية محدودة من السلع والخدمات" ، وكأن الزيادة في عرض النقود هي السبب الرئيسي وزيادة الطلب النقدي أي في حدوث التضخم .

* قياس التضخم :

- يقاس التضخم عادة باستخدام فكرة الرقم القياسي Price Index للأسعار .
- ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) هو الأكثر استخداماً في قياس التضخم وتكلفة المعيشية .
- يقيس الـ CPI التغير في متوسط أسعار سلة أو حزمة ثابتة من السلع والخدمات الاستهلاكية من سنة الأساس إلى السنة المراد قياس التغير فيها .
- لذلك فإن خطوات تقدير الرقم القياسي لأسعار المستهلك يجب أن تأخذ التسلسل التالي^(١) :

- ١ - اختيار السلع والخدمات الاستهلاكية المكونة للسلة الممثلة لاستهلاك المستهلك ، هنا يجب اختيار السلع والخدمات التي تشكل الجزء الأكبر من إنفاق المستهلك .
- ٢ - إعطاء أوزان لكل السلع والخدمات لبيان أهميتها النسبية في السلة .
- ٣ - اختيار سنة الأساس التي يكون على أساسها تقدير التغير في الأسعار من فترة زمنية لأخرى .

(١) أنظر : دكتور / عيسى الفيسي ، "التضخم : المفهوم ، المقياس والأسباب" ، ضمن مجموعات دراسة مقدمة للحلقة النقاشية حول : "ارتفاع الأسعار في الكويت" غرفة تجارة وصناعة الكويت ، نوفمبر ٢٠٠٧ .

- ٤ - اختيار الصيغة الرياضية الملائمة لتقدير الرقم القياسي للأسعار .
- ٥ - جمع أسعار التجزئة للسلع والخدمات المشمولة في السلة لحساب قيمة الرقم القياسي لأسعار المستهلك .

هذا ويجب التأكيد على أهمية المراجعة الدورية (على الأقل كل خمس سنوات) للسلع والخدمات الاستهلاكية المكونة للسلة وأوزانها التقديرية وسنة الأساس حتى لا يكون الرقم القياسي للأسعار مضللاً كمقياس لتكلفة المعيشة .

وفي آخر مسح ميداني أجرى في الكويت (للعام ٢٠٠٠) لتحديد السلع والخدمات وأهميتها في ميزانية الأسرة تم تحديد الأوزان النسبية لثماني مجموعات لأكثر من ٦٠٠ نوع من السلع والخدمات وكانت مكونات هذه السلة (التي تستخدم أرقامها حتى اليوم كسنة أساس) كالتالي^(١) :

سلة مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك

في الكويت للعام ٢٠٠٠

خدمات السكن	٢٦,٧%
المواد الغذائية	١٨,٣%
النقل والمواصلات	١٦,١%
سلع وخدمات منزلية	١٤,٧%
الكساء وملبوسات القدم	٨,٩%
الخدمات التعليمية والصحية	٤,٧%
المشروبات والتبغ	٠,٧%
سلع وخدمات أخرى	٩,٩%
المجموع	١٠٠%

(١) أجريت عدة مسوحات ميدانية للدخل والإنفاق الأسري في الكويت (أولها عام ١٩٧٢ وأخرها عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ ، وجاري حالياً إعداد مسح جديد لتحديد السلع وأهميتها النسبية في إجمالي إنفاق الأسرة .

تطور معدلات التضخم في الكويت (٢٠٠٠-٢٠٠٨) :

مقاساً بالتغير في المستوى العام لأسعار المستهلك ، لم يزد معدل التضخم السنوي في الكويت خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤ عن ١,٣% غير أن هذا المعدل ارتفع إلى ٤,١% عام ٢٠٠٥ ، وعاد فانخفض إلى ٣% عام ٢٠٠٦ ، ليسجل ٥,٤% عام ٢٠٠٧ ، لكن معدل التضخم تطور بشكل لم يسبق له مثيل خلال إبريل ومايو ٢٠٠٨ وحيث بلغ حد أقصى ١١,٤% وبمعدل حوالي ١٠% عن النصف الأول من العام ٢٠٠٨ (انظر الشكل البياني ص٧) :

ولعل أبرز مكونات سلة السلع والخدمات التي ارتفعت فيها الأسعار بشكل ملفت كانت خدمات السكن بشكل خاص ثم المواد الغذائية بما فيها المشروبات وتلاها بالضرورة الخدمات التعليمية والصحية وهكذا ... فالتضخم معدي ينتشر بسرعة من مجموعة إلى مجموعة داخل أسواق السلع والخدمات .

جدول رقم (١)

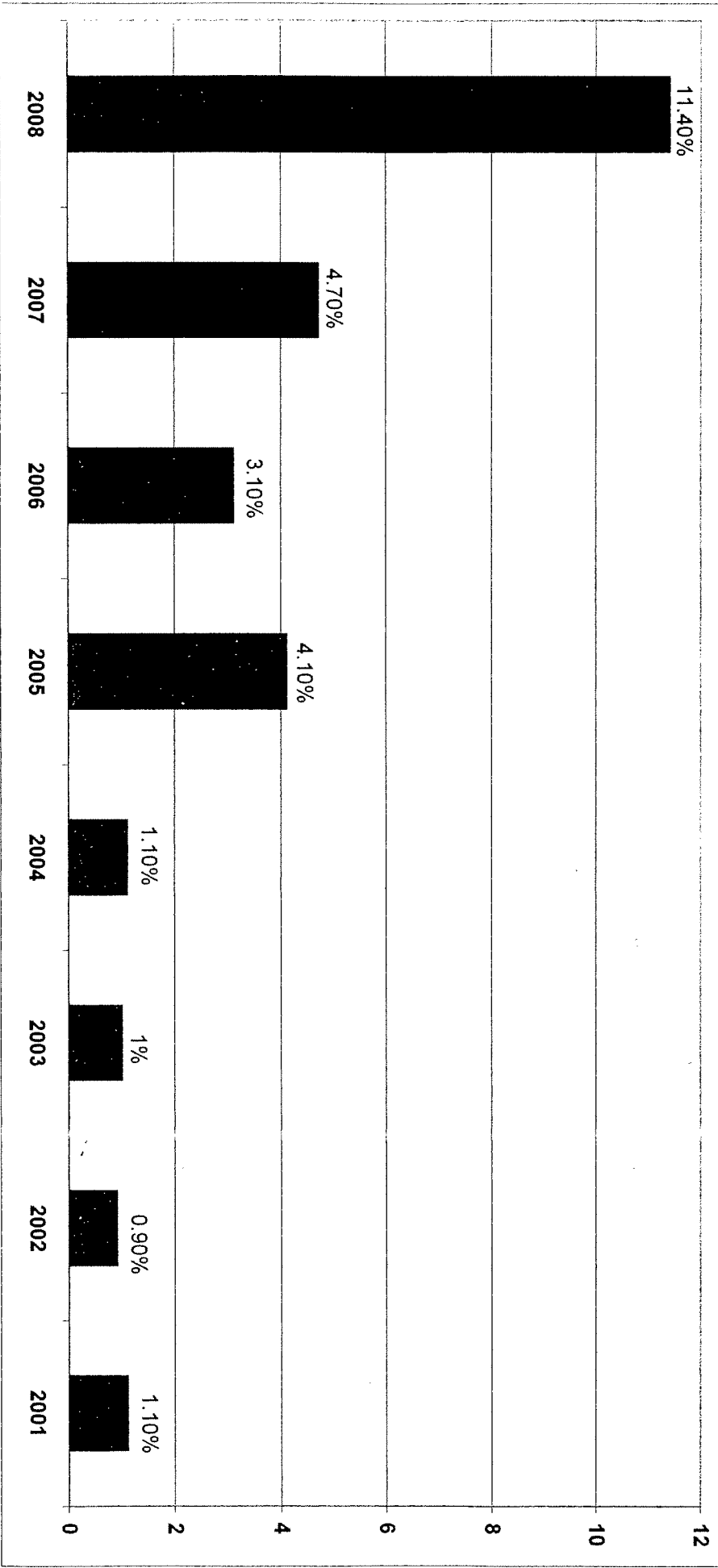
معدل التضخم السنوي في الكويت

(فبراير ٢٠٠٦ - فبراير ٢٠٠٨ م)

التغير (%)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك						
	للأعوام						
	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
٩,٢	٦,٣	٣,٨	١٤١,٠	١٢٩,١	١٢١,٤		المواد الغذائية
١٤,٩	٠,٢	٥,١	١٣١,٧	١١٤,٦	١١٤,٤		المشروبات والتبغ
٥,٨	٥,٧	٦,٥	١٣٣,٦	١٢٦,٣	١١٩,٥		الكساء وملبوسات القدم
١٦,١	١,٣	٣,٣	١٢٧,٧	١٠٩,٤	١٠٨,٠		خدمات السكن
١٢,٦	٢,٦	٤,٣	١١٦,٩	١٠٣,٨	١٠١,٢		سلع وخدمات منزلية
٤,١	٩,٠	٠,٥	١١٤,٠	١٠٩,٥	١٠٠,٥		النقل والمواصلات
١٢,٠	٢,٣	٧,٤	١٤١,١	١٢٦,٠	١٢٩,٠		الخدمات التعليمية والصحية
٥,٨	٤,٥	٦,٧	١٢٥,٠	١١٨,١	١١٣,٠		سلع وخدمات أخرى
١٠,١	٤,٢	٣,٨	١٢٧,١	١١٥,٤	١١٠,٨		الرقم القياسي العام

المصدر : بنك الكويت الوطني ، الموجز الاقتصادي ، جريدة السياسة ، العدد الصادر في ٢٧/٨/٢٠٠٨ ، ص ١٥ .

تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك
معدل التضخم في دولة الكويت (%)
(٢٠٠٨-٢٠٠١)



معدلات التضخم خليجياً :

احتل معدل التضخم في الكويت (والسعودية) للعام ٢٠٠٨ مكاناً وسطاً بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمعدل ١١% ، حيث احتلت قطر القمة في ارتفاع الأسعار بمعدل ١٥% ، تلتها سلطنة عمان بـ ١٣% ثم الإمارات بـ ١٢% وجاءت البحرين في المركز الأخير بمعدل ٥% فقط لارتفاع الأسعار (أنظر الجدول رقم "٢") .

جدير بالذكر أن هذا المعدل قد بلغ حداً أعلى في بعض البلدان العربية (في مصر مثلاً بلغ المعدل ٢٢% لعام ٢٠٠٨) أما في البلدان المتقدمة فكان المعدل يتراوح بين ٥% إلى ٦% للعام ٢٠٠٨ .

جدول رقم (٢)

معدل التضخم خليجياً للعام ٢٠٠٨

التسلسل	الدول العربية الخليجية	معدل التضخم السنوي %
١	دولة قطر	١٥%
٢	سلطنة عمان	١٣%
٣	دولة الإمارات العربية المتحدة	١٢%
٤	المملكة العربية السعودية	١١%
٥	دولة الكويت	١١%
٦	مملكة البحرين	٥%
	المتوسط العام	١١,٢%

جريدة الجريدة الكويتية ، العدد الصادر ٢٠٠٨/٩/٩ ، ص ٣٢

ومن الجدول السابق ، يتضح أن معدل ارتفاع الأسعار في الكويت جاء موازياً للمتوسط العام للتضخم في الدول العربية الخليجية ، لكن لازالت مستويات الأسعار في الكويت أعلى كثيراً منها في البحرين ، مما يستدعي البحث عن أسباب ارتفاع الأسعار من العمل على مواجهة الآثار غير المرغوب فيها للتضخم .

أسباب ارتفاع الأسعار في دولة الكويت :

على الرغم من صعوبات تقدير الرقم القياسي الدقيق لمستويات أسعار المستهلك (والتي يقوم على حسابها ونشرها بنك الكويت المركزي) إلا أن حقيقة ارتفاع الأسعار لا تغيب عن شعور المواطن والمقيم على أرض الكويت لاسيما في السنتين الأخيرتين ولا بد من العمل على تشخيص الأسباب .

وبداية نذكر أن للاقتصاد الكويتي خصوصية تتمثل في اعتماده على السلع المستوردة في غالبية استهلاكه من السلع والخدمات من هنا يسهل جداً تسرب التضخم إليه من الخارج ، لكن معدلات التضخم في الخارج لم تصل أبداً إلى أبعد من نصف نظيراتها في الكويت ، فمن أين يأتي الفرق !؟

الواقع أن للمواطن الكويتي خصوصية مؤثرة في هذا الشأن وهي النزوع إلى الاستهلاك المفرط ، ويعبر عنها أحد كبار الاقتصاديين الكويتيين بالقول أن :

"للمجتمع الكويتي عاداته الاستهلاكية التي تسببت فيها الطبيعة التوزيعية للموازنة العامة وسياسات شراء الود السياسي للحكومة وبعض النواب . فالحكومة توظف ٨٠% من العمالة الكويتية ، وليس من ضمن متطلبات الوظيفة في معظم الأحوال المستوى التعليمي المتميز ، ولا يتطلب الارتقاء بالوظيفة وبالتبعية بالدخل ، التميز في الأداء وارتفاع الإنتاجية ، وليس هناك تهديد لفقدان الوظيفة بعد الحصول عليها بينما في الاقتصادات التقليدية يعمل عنصر المنافسة بقوة في الحصول عليها والارتقاء فيها والحفاظ عليها ، وبالتبعية يؤدي مصدر المال ، وما إذا كان سهلاً أو صعباً ، إلى التأثير في عادات الاستهلاك ، وليس هناك سقف معقول لحاجز الطلب إذا كان المصدر سهل ، ولا على نوعية السلع والخدمات

وما إذا كانت تستحق السعر المدفوع فيها أو لا تستحقه . ويزيد حدة هذا الاتجاه تحول وسيلة تحسين الدخل إلى عامل الضغط السياسي وليس لعامل تحسين الأداء والمنافسة ، ومنح الهبات الحكومية ، وزيادتها للأجور و إسقاط القروض كما حدث منذ التحرير ، والعدوى التي أصابت بعض النواب في نفس الاتجاه ، أديا إلى زيادة حدة ظاهرة النزوع إلى الاستهلاك ، المجدي منه وغير المجدي ، وبما يتخطى موازنة الأسرة بالافتراض ، كما تربي هذه السياسات غير المسئولة ظاهرة مرضية أخرى ، وهي ضعف الالتزام بالعقود أو القيود أو أي سقف معقول للإتفاق" (١) .

وهكذا يعزي الكاتب ارتفاع الأسعار في الكويت في شق من الأسباب إلى خصوصية المجتمع الكويتي سواء في الشطط الاستهلاكي " كما يذكر أو في ضعف المعلومة ، أو ضعف أدوات السياسيين المالية والنقدية وإجمالاً يمكن إرجاع أسباب ارتفاع الأسعار والتضخم في الكويت إلى مجموعتين من العوامل : العوامل المحلية ، والعوامل الخارجية ، وذلك على الوجه التالي :

أولاً : الأسباب المحلية لارتفاع الأسعار في الكويت :

١ - عدم توفر الأدوات المالية اللازمة لمكافحة التضخم ، ففي الكويت لازال دور الميزانية العامة مقتصرأ على إعادة توزيع الموارد النفطية دون أن تصبح هذه الميزانية أداة تخطيط اقتصادي ومالي تساعد على كبح جماح التضخم كما هو الحال في السياسات المالية والضريبية للدول المتقدمة (٢) .

(١) جاسم خالد السعدون : "التضخم : القضايا الأساسية ذات العلاقة " مقال منشور ضمن حلقة نقاشية بعنوان "ارتفاع الأسعار في

الكويت (المصدر السابق) ، نوفمبر ٢٠٠٧ .

(٢) انظر : جاسم السعدون ، (المصدر السابق) .

٢ - ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات غير المبرر بسبب المضاربة على المزيد من الارتفاعات المتوقعة مستقبلاً بين المتعاملين في هذا النوع من الأصول . ولعل ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات يعتبر أهم سبب من أسباب ارتفاع الأسعار ذات المنشأ المحلي وتحتكر الحكومة في الكويت نحو ٩٠% من أراضي الدولة ، وما تبقى إما لا يكفي أو محتكر أيضاً وأصبح عنصر الأرض قبل أو بعد البناء قيد رئيسي على تنافسية أي عمل في الاقتصاد المحلي . فهي تضاف بشكل مباشر إلى تكلفة المشروع ، أو بشكل غير مباشر بانعكاسها على أسعار السلع والخدمات والإيجار والأجور ، وتنعكس على الزيادة على النفقات العامة بتعويض الرواتب والأجور أو دعم الإسكان أو دعم المواد الأساسية^(١) .

٣ - التوسع في التسهيلات الائتمانية (حتى وقت قريب) ودون رقابة كافية على الحدود القصوى للاقتراض هذا فيما يتعلق بالقروض الاستهلاكية . فقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية الشخصية خلال الفترة من ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧ بأكثر من ١٣٠% لتشكل نحو ٣٥% من إجمالي التسهيلات الائتمانية حتى نهاية سبتمبر ٢٠٠٧ إن انتشار ظاهرة البيع بالتقسيط خاصة بالنسب للسلع الاستهلاكية تشجع ارتفاع الأسعار ، أولاً لأنها تشجع على زيادة الطلب على السلع بشكل كبير وثانياً لأنها تدفع السعر "التقسيط" عن السعر النقدي مما ينعكس على حجم أكبر للإنفاق النقدي في السوق ، ومن ثم ترتفع الأسعار .

(١) انظر : جاسم خالد السعدون ، (المصدر السابق) ، ص: ٢ .

٤ - وجود بعض البؤر الاحتكارية والتي تؤدي إلى الارتفاع المغالى فيه لأسعار بعض السلع والخدمات في السوق المحلي نتيجة للممارسات الاحتكارية الضارة (مثل الخدمات اللوجستية أو المناولة والتخزين) ، وذلك في ظل سياسة الانفتاح التجاري لدولة الكويت وفتح باب الاستيراد للجميع دون قيود أو حماية أو رقابة .

٥ - الهوة الواسعة بين دخل المواطن وإنتاجيته ، مما يعني أن الإنفاق الترفيهي أعلى من الإنتاج الحقيقي وهذا له انعكاسات مباشرة على سلوك المواطن استهلاكياً ومن ثم على المستوى العام للأسعار .

٦ - ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة لتطبيق التعرفة الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون عام ٢٠٠٣ والتي بموجبها ارتفعت الرسوم الجمركية على المواد الغذائية المستوردة من صفر إلى ٥% .

٧ - عدم تمتع المستهلك بالوعي والمرونة : من الواضح أن المستهلك في الكويت لا يتمتع بالوعي الكافي الذي يمكنه من دراسة سعر السلع قبل شرائها من جهة ومن المقارنة بين نوعية وجودة السلع المعروضة من جهة ثانية وانعدام الوعي الاستهلاكي ، هذا يجعل المستهلك يفقد المرونة اللازمة للتحويل السريع بين السلع البديلة بل يبقى مصراً على نوع معين دون أن يحاول التفكير بمبررات هذا الإصرار ليعتمد بعد ذلك إلى الانتقاء بين السلع البديلة .

إن وجود النزعة الاستهلاكية والميول الشرائية في المجتمع الكويتي جعلت كل مواطن يطمح إلى مستوى من المعيشة يفوق دخله وذلك تقليداً

لإقرانه وأقاربه وهذا أدى إلى اتساع في الإنفاق بما يؤدي مباشرة إلى الارتفاع المستمر في الأسعار .

٨ - وأخيراً فإن الزيادات المتتالية في رواتب المواطنين تستحث التجار على رفع الأسعار منذ لحظة الإعلان عن هذه الزيادات إن لم يكن قبلها .

ثانياً : الأسباب الخارجية لارتفاع الأسعار في الكويت :

١ - بما أن اقتصاد دولة الكويت يتسم بالاعتماد على الاقتصاديات الأجنبية حيث يتم استيراد أكثر من ٩٠% من حاجة البلاد من السلع الاستهلاكية والوسطية والمعمرة . ولما كان التضخم ظاهرة عالمية بدأت أعراضها بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٦ بنسبة ١٥٧% وقد أثر ذلك على أسعار السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية المستوردة والتي ارتفعت أصلاً في بلد المنشأ .
جدير بالذكر أن إلغاء الدعم عن صادرات المنتجات الحيوانية والنباتية في الدول الصناعية لاسيما دول الاتحاد الأوروبي قد انعكس على زيادات كبيرة في أسعارها وهي ذات المنتجات التي تستوردها في الكويت .

٢ - ارتفاع الأسعار العالمية لتكاليف خدمات الشحن البحري والجوي والنقل وخدمات التأمين بأنواعه مما انعكس سلباً على الأسعار وبالتالي أصبحت سبباً مباشراً في ارتفاع أسعار السلع والخدمات في الكويت .

٣ - الكوارث الطبيعية : تتأثر المحاصيل بالعوامل الطبيعية (مثل الفيضانات والجفاف) وما تسببه تؤدي إلى ارتفاع أسعار وخاصة أسعار المحاصيل

الزراعية ، وكذلك انتشار الأوبئة والأمراض (مثل أنفلونزا الطيور وجنون البقر) تؤدي التي على ارتفاع بعض المنتجات الحيوانية والطيور في الأسواق العالمية .

تلك هي أهم العوامل الخارجية المسببة لارتفاع الأسعار في السوق الكويتي للسلع والخدمات ، ولكن لا بد للمرء من أن يتساءل : ما هي النتائج - الإيجابية أو السلبية - التي تترتب على ارتفاع الأسعار ؟ وما هي آثار التضخم الاجتماعية والاقتصادية ؟

لا نستغرب أن المثل القائل " مصائب قوم عند قوم فوائد " هذا المثل ينطبق على فئة (التجار ورجال الأعمال ، وأرباب المهن الحرة كالمحامين ، والمحاسبين والمهندسين ، والأطباء بالعيادات الخاصة وهكذا ، وأيضاً الحرفيين كالميكانيكي والكهربائي ، والنجار ، والسباك ... الخ) عند حدوث الارتفاع العام في الأسعار بالأسواق . فهم الفئة المستفيدة لدرجة أن كل الآثار - الضارة على المشترين والمستهلكين تتحول إلى المزيد والمزيد من الدنانير والأرباح في خزائن التجار عندها يستمر الغلاء المعيشي وارتفاع الأسعار . ومن التجار من يقوم بدور المحرك للأسعار لأعلى بدون مبرر مثل حالات توقع زيادة الرواتب للمواطنين بالدولة التي على أثرها يشعل بعض التجار أسعار بضائعهم بدون مبرر من التكاليف .

الآثار المترتبة على ارتفاع الأسعار :

التضخم حالة مرضية تصيب الاقتصاد بأعراض خطيرة ، وخطورته ليس كآمنة فقط في أثره السلبي على المستوى الحقيقي للمعيشة ، وتحديدًا أثره الاجتماعي وبالتبعية السياسي على الطبقة الوسطى وما دونها ، وهي أساس الاستقرار في أي بلد . ولكن أثره السلبي يقع بالتأكيد على تنافسية الاقتصاد الوطني وعلى قدرة الاقتصاد على الإنتاج والتصدير والاتجار في ظروف تنافسية.

وسوف نلخص فيما يلي الآثار المتنوعة للتضخم اقتصاديا واجتماعياً ، وذلك

على الوجه التالي :

أولاً : الآثار الاقتصادية للتضخم :

- من المعلوم أنه مع كل ارتفاع عام في الأسعار تفقد النقود الوطنية جزءاً من قوتها الشرائية ، أي كلما ارتفعت الأسعار تدهورت قيمة النقود ، حتى أن التضخم يتم تعريفه أكاديمياً بأنه "التدهور المستمر في قيمة النقود" ، فماذا يترتب على ذلك اقتصادياً ؟
- التأثير على الدخل : إذا كانت نسبة ارتفاع الأسعار أكبر من نسبة الزيادة في دخول الأفراد ، فإن ذلك سينعكس على انخفاض القوة الشرائية (أو انخفاض الدخل الحقيقي) لدى الأفراد . وأيضاً يعيد التضخم توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع بطريقة غير عادلة ، فالمتضررون منه هم بالدرجة الأولى أصحاب الدخل الثابتة والمحدودة مثل : موظفي الحكومة والقطاع العام والوافدين في القطاعين هؤلاء تتدهور دخولهم لكونها ثابتة في أغلب الأحيان ، أما أصحاب الدخل المتغيرة مثل : (التجار ورجال الأعمال وأرباب المهن الحرة كالمحامين والمحاسبين والمهندسين والأطباء بالعيادات

الخاصة وهكذا ، وأيضاً الحرفيين كالميكانيكي والكهربائي والنجار والسباك ... الخ) فدخولهم عادة ما تزيد مع كل موجة غلاء !!

- التأثير على المدخرات والودائع : إذا كان معدل ارتفاع الأسعار أعلى من نسبة الفائدة على الودائع ، فإن معدل الفائدة الحقيقي أقل من معدل الفائدة المعن وبالتالي فإن حجم الودائع الحقيقي يتضاءل وبالتالي فإن القيمة الحقيقية لمدخرات الأفراد تنخفض مع وجود التضخم .

- التأثير على القطاع الخارجي (الصادرات والواردات) : تتعرض الصناعة المحلية لمنافسة شديدة من الخارج بسبب ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً مقابل السلع المستوردة مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات الوطنية وارتفاع عرض السلع الأجنبية ، وهو ما يسمى بالخلل أو العجز في ميزان المدفوعات .

- التأثير على مسيرة التنمية الاقتصادية : يؤثر التضخم سلباً على التنمية الاقتصادية حيث يعمل على ترسيخ حالة من عدم التأكد Un certainty حول الوضع الاقتصادي في الدولة ومستقبل الدولة الاقتصادي ، فالتضخم يؤدي إلى انخفاض المدخرات من ثم انخفاض الاستثمار وبالتالي انخفاض معدل الإنتاجية في الاقتصاد المحلي وهو ما يسمى "بالركود الاقتصادي" .

- التأثير على مستوى التوظيف والعمالة : يترتب على ما يحدثه التضخم من ركود اقتصادي وانخفاض معدلات الإنتاجية ، حدوث خسائر مالية للمؤسسات القائمة وإفلاس بعضها ، وهذا بدوره ينعكس على العمالة سواء بالتسريح أو التصفية أو عدم وجود فرص عمل جديدة لتوظيف الشباب المقبل على العمل .

التأثيرات الاقتصادية الجانبية : وهي كثيرة ومتعددة مثل :

- زيادة نسبة الاقتراض من البنوك لتعويض فارق الهبوط في مستوى المعيشة .
- ظهور مواد استهلاكية بديلة ذات جودة منخفضة وضارة بالصحة مما يؤدي إلى انتشار الأمراض .
- لجوء بعض الأسر إلى مغادرة الدولة ، وانعكاس ذلك على الاقتصاد المحلي ونسبة الإنفاق .
- ضعف فرص تعليم وتطوير الأبناء بسبب عدم القدرة على دفع رسوم الدراسة والدورات التدريبية والتطويرية .

ثانياً : الآثار الاجتماعية للتضخم :

لعلنا أشرنا في معرض سردنا للآثار الاقتصادية للتضخم إلى ظاهرة إعادة توزيع الدخل بين الطبقات لصالح طبقة (التجار ورجال الأعمال وأرباب المهن الحرة كالمحامين والمحاسبين والمهندسين والأطباء بالعيادات الخاصة وهكذا ، وأيضاً الحرفيين كالميكانيكي والكهربائي والنجار والسباك ... الخ) ولغير صالح الطبقة المتوسطة ودون المتوسطة من ذوي الدخل الثابتة) .

إن ما يصاحب التضخم من إعادة تشكيل للبنية الاجتماعية وهذا له انعكاس مباشر لمجموعة من الآثار الاجتماعية المترتبة عليه نوجزها فيما يلي :

- ١- التأثير المباشر للتضخم على العائلات من ذوي الدخل المحدود مما يؤدي إلى معاناة الأسر وإثقال كاهلها بالمصاريف بسبب

عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات الحياة الكريمة ، وانخفاض المستوى الاقتصادي والثقافي والعلمي للأفراد بسبب الاستغناء عن بعض الضروريات .

٢- انتشار أشكال الفساد الإداري مثل الرشاوي كوسيلة لزيادة دخول بعض الفئات وخاصة ذوي الاحتياجات الملحة من الموظفين الحكوميين من أصحاب الدخل المحدود ، وكذلك انتشار ظواهر سلبية في المجتمع مثل البحث عن الكسب غير المشروع (النصب والاحتيال - السرقة - الاتجار في الممنوعات والمخدرات) .

٣- رواج السلع منخفضة الجودة لرخص سعرها والإقبال على الأسواق الشعبية وانتشار السلع المقلدة وشيوع الغش التجاري .

٤- اضطرار بعض المواطنين إلى زيادة ساعات العمل أو البحث عن عمل ثان للحصول على دخل إضافي لتوفير الحاجات الضرورية مما يؤدي إلى ظهور مشاكل أسرية وضعف الإنتاجية .

٥- زيادة نسبة الأمراض النفسية والتوترات العصبية وحالات الاكتئاب والإحباط التي ستؤثر على الإنتاجية وتؤدي إلى التقصير في العمل العزوف عن المشاركة في عملية التنمية .

٦- العزوف عن الزواج وتكوين الأسر الجديدة بسبب عدم القدرة على مصاريف الزواج مما يزيد من العنوسة والانحرافات الأخلاقية ومشاكل أخرى لا حد لها .

٧- ارتفاع نسبة الطلاق بسبب عدم الاستقرار المادي للأسر مما يدفع باتجاه المشاكل الأسرية وعدم تمكن أرباب الأسر من تغطية الاحتياجات في ظل الارتفاع المتواصل للأسعار .

حالة ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية والاستهلاكية في الكويت (أغسطس ٢٠٠٨) :

في دراسة أجرتها جمعية الصليبيخات والدوحة التعاونية في إطار متابعتها لظاهرة ارتفاع الأسعار^(١) ، تم رصد الزيادة التي طرأت على أسعار ٢٠ سلعة غذائية واستهلاكية خلال الشهور القليلة السابقة على شهر أغسطس ٢٠٠٨ م .

وذكرت الدراسة أن السلع التي رصد التغيير في أسعارها تنوعت ما بين أنواع من الأرز والدجاج والحليب والشيكولاته والأجبان والمرببات ومساحيق التنظيف وغيرها من السلع الأخرى التي تعتبر أغلبها أساسية وسريعة الاستهلاك وأكدت الدراسة أن معظم هذه الزيادات مصنعة وليس لزيادتها أي علاقة بالزيادات العالمية . وأشارت إلى أن أربعة سلع من بين العشرين سلعة طرأت عليها زيادة في الأسعار مرتين خلال شهور قليلة مما يؤكد قيام بعض التجار بالبحث السريع عن الربح بأي وسيلة ولو تضرر من ذلك ذوو الدخل المحدود أو الوافدون البسطاء أو غيرهم من الشرائح الأخرى . (أنظر الجدول رقم ٣) :

ومن الجدول رقم (٣) يتضح كيف تفاوت ارتفاع الأسعار من سلعة لأخرى وبنسبة تراوحت ما بين ٤% إلى ٨٧% في غضون أشهر قليلة ، مما أدى إلى إستنفار بعض أجهزة الدولة لاسيماً وزارة التجارة والصناعة وكذلك البنك المركزي لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة اجتماعياً واقتصادياً .

(١) أنظر : جريدة الوطن ، العدد الصادر في ٢٠/٨/٢٠٠٨ ، ص ١٢ .

الجدول رقم (٣)

قائمة بأسعار بعض السلع المعروضة بالجمعيات الاستهلاكية

(والتغيرات التي طرأت عليها خلال الفترة من يناير - أغسطس ٢٠٠٨)

م	الصنف	السعر القديم	السعر بعد الزيادة الأولى	السعر بعد الزيادة الثانية	نسبة الزيادة
١	أرز اندياجيت ٢٠ كيلو	٢٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	-	٢٠%
٢	دجاج ساديا	٧,٢٥٠	٨,١٠٠	-	١١%
٣	دلال ٢ لتر	٥,١٨٠	٧,٤٦٠	٩,٦٨٠	٨٧%
٤	حليب كرنشن ١٧٠ م	١٠,١٠٠	١٢,٢٢٠	١٤,٤٠٠	٤٣%
٥	حليب نيدو ٤٠٠ ج	١٨,٩٦٠	٢٦,٥٢٠	٣١,٣٢٠	٦٥%
٦	شاي ريد ليبول ٢٢٥ ج	٢٣,٢٧٠	٢٣,٧١٥	-	٢%
٧	شيكولاته مارس ٥٤ ج	٣٦,٢٧٠	٥٤,٧٢٠	-	٤٩%
٨	بطاط برنجز ١٧٠ ج	٤,٧٧٥	٨,١٦٠	-	٧١%
٩	صابون كامي ١٧٥ ج	٧,٨٦٠	٩,٧١٠	-	٢٤%
١٠	صن كويت ٨٤٠ م	٥,٤٠٠	٥,٦٧٠	٥,٩٥٠	١٠%
١١	نشا هونك ٢٠٠ ج	٣,٦٠٠	٥,٦٠٠	-	٥٦%
١٢	كريم نيفيا ١٠٠ م	٣,١٥٠	٣,٧٢٠	-	١٨%
١٣	محارم مسافي ٢٠٠ ورقة	٨,٤٠٠	٩,٩٢٠	-	١٨%
١٤	تايد ٤ك سوبر الياسمين	٧,٨٨٠	٨,٣٩٠	-	٦%
١٥	معجون طماطم كي دي دي ١٣٥ ج	٣,٤٥٥	٣,٦٠٠	-	٤%
١٦	عصير تانج ٢.٥ ك	١٦,٢٦٥	١٧,٤١٠	-	٧%
١٧	جبن مثلثات ١٢٨ ج	٥,١٣٥	٦,٥٥٢	-	٢٨%
١٨	مربى توفافا ٤٥٠ ج مشمش	٤,٣٠٠	٤,٨٠٠	-	١٢%
١٩	طحينة الصيداوي ٥٠٠ ج	١٢,٧٤٠	١٧,٢٣٥	-	٣٥%
٢٠	حفاظات بامبرز مقاس ٣١	٩,٦٧٠	١٠,١٨٠	-	٥%

المصدر : دراسة لجمعية الصليبيات والدوحة التعاونية ، منشورة في جريدة الوطن ، العدد الصادر في ٢٠/٨/٢٠٠٨ ، ص ١٢ .

الجهود الآتية لحكومة الكويت في مكافحة التضخم :

اعتمد مجلس الوزراء ١٩ توصية لمواجهة ظاهرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية ووضع الحلول العملية المناسبة لتخفيف أعباء المعيشة عن المواطنين ، وأكدت وزارة التجارة والصناعة على أن منهج الحكومة في مواجهة هذه الظاهرة يقوم على المرتكزات الأساسية الآتية :-

- ١ - تشجيع المنافسة التجارية وتطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بحماية المنافسة وتسهيل وتبسيط الإجراءات الحكومية المؤدية إلى ذلك .
- ٢ - التركيز على سياسة دعم المواد الضرورية للمواطن .
- ٣ - تفعيل الرقابة التي فصلتها القوانين على الأسعار ومنع التلاعب فيها .
- ٤ - دعم جهود البنك المركزي الرامية للحد من الضغوط التضخمية .
- ٥ - ترشيد المواطنين ونشر برامج التوعية الإعلامية حول الأسعار والأسواق وذلك على التفصيل التالي : -

(١) المصدر : وكالة الأنباء الكويتية (كونا) : الحكومة اتخذ ١٩ قراراً لمواجهة ارتفاع الأسعار وتخفيف الأعباء المعيشة عن المواطنين . www.alraimedia.com أغسطس ٢٠٠٨ .

أولاً : تشجيع المنافسة التجارية وتطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بحماية المنافسة وتسهيل وتبسيط الإجراءات الحكومية إلى ذلك :

١- الموافقة من حيث المبدأ على إنشاء اللجنة الوطنية لحماية المستهلك من جمعيات النفع العام مع تمثيل حكومي محدود ، وتختص بإبلاغ الجهات المختصة بما يضر المستهلك وإجراء الأبحاث والدراسات واقتراح القوانين وإصدار النشرات وتنظيم الندوات والمؤتمرات حول السلع والخدمات والأسعار . وإحالة الموضوع إلى لجنة الشؤون القانونية في مجلس الوزراء لإعداد الأداة القانونية واستكمال الإجراءات التنفيذية .

٢- الموافقة من حيث المبدأ على تخفيض قيمة رسوم مؤسسة الموانئ الكويتية على مختلف المواد الغذائية والأدوية ومواد البناء ، وإحالة الموضوع إلى لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء لاحتساب الكلفة المالية المترتبة على هذا القرار ، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية مع دراسة أثرها والنتائج المترتبة على هذا التخفيض على المستهلك .

٣- الموافقة على إعفاء أو تعليق الرسوم الجمركية للمواد والسلع الغذائية المرسمة ، وذلك من خلال تعديل التعرفة الجمركية بين دول مجلس التعاون ، وفقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ ، وذلك بغرض تعليق هذه الرسوم الجمركية (٥%) على لجنة التعاون المالي والاقتصادي واللجان الأخرى ذات العلاقة في الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي .

٤- تكليف كل من وزارة الداخلية ووزارة التجارة والإدارة العامة للجمارك ومؤسسة الموانئ الكويتية والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة

السومية بالتطبيق الدقيق لقرارات منع تصدير المخبوزات والدجاج والأسماك وسائر المواد المدعومة ، وتكليف وزارة الداخلية بتكثيف التحريات الهادفة لاكتشاف هذه العمليات المخالفة للقانون والضارة بالوطن والمواطنين .

٥- تكليف سائر الوزارات والهيئات بالعمل على مراجعة قوانينها وإجراءاتها من أجل تعديلها بما يكفل فتح المجال لحرية المنافسة التجارية ، وكسر الاحتكار وتبسيط الإجراءات الحكومية ، بما يؤدي إلى التنافس التجاري الحر الذي يعود نفعه على المستهلك .

ثانياً : التركيز على سياسية دعم المواد الضرورية للمواطن :

١- الموافقة على تعزيز قيمة الدعم المالي الذي تقدمه وزارة التجارة ، لدعم المواد الغذائية والتموينية ومواد البناء وفقاً لما تم عرضه في تقرير اللجنة بزيادة كميات المواد الموجودة في البطاقة التموينية وإضافة المواد الجديدة وتكليف وزارة التجارة بالتنسيق مع وزارة المالية بإعداد مشروع قانون بميزانية تكميلية لهذا الغرض .

٢- الموافقة على إنشاء صندوق البطاقة العائلية لدعم أسعار السلع الضرورية في الجمعيات التعاونية ، على أن تحول إليه مبالغ ٧% و ٣٠% التي كانت تقتطع من الجمعيات التعاونية لصالح كل المحافظات ووزارة المالية بالإضافة إلى ما تخصصه الدولة من ميزانية مناسبة للصندوق بحيث يكون في عهدة شركة المطاحن الكويتية وبإدارة لجنة من وزارة التجارة ووزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وشركة مطاحن الدقيق

الكويتية ، واتحاد الجمعيات التعاونية والاستهلاكية وبالتعاون مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وإدارة الفتوى والتشريع مع رقابة ديوان المحاسبة .

٣- الموافقة على إصدار مرسوم بإضافة مواد الحديد والحصى (الصليوخ) والأسمنت إلى المواد والبضائع غير الخاضعة للضريبة الجمركية ، وذلك وفقاً للقانون رقم (٢٠٠٣/٥) بالموافقة على الاتفاقية الموحدة بين دول مجلس التعاون والقانون رقم (٢٠٠٣/١٠) بإصدار قانون الجمارك الموحد وقرار لجنة التعاون المالي والاقتصادي التي حددت فترة الإعفاء لهذه المواد إلى نهاية سنة ٢٠٠٩ .

٤- تكليف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بإصدار قرار يلزم الجمعيات التعاونية بأن تستخدم الأرباح التي تزيد على الحد الأقصى لعائد المشتريات المحدد من قبلها ، لدعم السلع الضرورية ، لتخفيض أسعارها في الجمعية ذاتها ، وذلك بعد تجنب الاحتياطات القانونية .

ثالثاً : تفعيل الرقابة التي فصلتها القوانين على الأسعار ومنع التلاعب فيها :

١- مقارنة الكشوف المقدمة من الإدارة العامة للجمارك والخاصة بالمواد التي ارتفعت أسعارها في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠٠٧ إلى اللجنة الاستشارية للأسعار لدراستها ومقارنتها بأسعار البيع وتقديم تقرير عنها ، يوضح ما إذا كانت الأسعار في السوق مصنعة أو مبررة .

٢- تكليف الإدارة المركزية للإحصاء والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بتقديم دراسة حديثة حول ميزانية الأسرة الكويتية .

٣- تكليف الإدارة العامة للجمارك ومؤسسة الموائى الكويتية بتزويد الإدارة المركزية للإحصاء بالأرقام والبيانات المتعلقة بالكميات والأنواع والأسعار الخاصة بمختلف المواد المستوردة والمصدرة اللازمة لتوفير وإعداد إحصاءات دقيقة لمعدلات ونسب التضخم والاستهلاك فى سائر المؤشرات القياسية الأخرى .

٤- تكليف مؤسسة الموائى الكويتية بتقديم دراسة وأفية حول سبل خفض التكاليف التشغيلية ورفع كفاءة الأداء فيها ، مما ينعكس على أسعار المواد والسلع ويخفف العبء على المواطنين .

٥- تكليف الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بدراسة الكميات المنتجة محلياً من اللحوم والدجاج والخضراوات ، وأسعار هذه المنتجات خلال السنتين السابقتين ، ومقدار الزيادة التي طرأت عليها فى السنة الأخيرة وكيفية استخدام الدعم الحكومى لتخفيض أسعار هذه المنتجات .

رابعاً : دعم جهود البنك المركزى الرامية للحد من الضغوط التضخمية :

١- ترشيد السياسات الأئتمانية لوحدات القطاع المصرفى والمالى وتنظيم مستويات السيولة المحلية للحد من النمو المفرط فى الأئتمان المصرفى والتخفيف بالتالى من سخونة الطلب الكلى .

٢- ترسيخ الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية باستخدام نظام سلة العملات للحد من الضغوط التضخمية المستوردة الناجمة عن التقلبات في أسعار صرف العملات العالمية .

٣- التأكيد على استقلالية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياساته النقدية والرقابية ، والعمل على ضمان اتساق السياسات الاقتصادية الأخرى مع التوجهات الرامية للحد من الضغوط التضخمية ، وتعزيز دعائم النمو المستدام للاقتصاد الوطني .

خامساً : ترشيد المواطنين ونشر برامج التوعية الإعلامية حول الأسعار للأسواق
وذلك :

تكليف وزارة الإعلام بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية القيام بحملة إعلامية مكثفة تهدف إلى ما يلي :

١- إذاعة النشرات اليومية بشأن أسعار الخضراوات واللحوم والأسماك والمواد الغذائية الأخرى في سوق الخضار والأسواق المركزية .

٢- توعية المواطن وإعلامه بأفضل الأسعار لمختلف المنتجات الغذائية المحلية والمستوردة بإذاعة نشرات مقارنة بين الأسعار في الأسواق والجمعيات المختلفة .

٣- ترشيد المواطنين بخطورة التبذير والإسراف وأهمية الاقتصاد من منطلق إسلامي شرعي ووطني .

٤- إجراء التحقيقات والمقابلات والبرامج التي تقوم على نشر الإحصاءات والمعلومات العلمية الدقيقة بشأن مشكلة أسعار الغذاء العالمية وذلك بأسلوب مبسط يراعي فيه الجوانب الفنية واللقاءات الميدانية .

وأخيراً تكليف الجهات التالية بتسمية ضباط اتصال مع وزارة الأعلام للتنسيق بشأن القيام بالحملة الإعلامية الترشيدية على أكمل وجه في الجهات التالية :-

- وزارة التجارة والصناعة ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية واتحاد الجمعيات التعاونية وشركة المطاحن .

- تكليف الجهات المعنية بتنفيذ القرارات السابقة بموافقة مجلس الوزراء بتقرير شامل كل ستة أشهر يتضمن تقييم نتائج تطبيق ما يخصها من تلك القرارات .

الخاتمة

* كويتياً بلغ التضخم أقصاه وبمعدل ١١,٤% في أغسطس ٢٠٠٨ (وهو الأعلى منذ العام ١٩٨٢ عندما بلغ ٩% آنذاك) . والتضخم ظاهرة بدأت عالمياً وانتشرت كالنار في الهشيم بين الدول المنفتحة اقتصادياتها على العالم الخارجي ومنها الكويت بالطبع . ولعل ذلك يعكس عدم قدرة آليات جهاز الثمن والنظام الرأسمالي الحر على التنبؤ بمثل تلك الأزمات ، فضلاً عن عدم قدرة هذا النظام بمفرده على الحد من الآثار السلبية للأزمات التي يولدها (مثل أزمة الرهن العقاري ، أزمة التضخم وارتفاع الأسعار ، أزمة انهيار المصارف والبورصات ... الخ) .

* ولعلنا نشير هنا إلى ما ذكرته التقارير المتخصصة عن آثار التضخم العالمي في العام ٢٠٠٨ حيث انتقل نحو ٨٠٠ مليون نسمة حول العالم إلى ما تحت خط الفقر بعدما فقدت دخولهم المتواضعة قدرتها الشرائية أمام الارتفاع الجنوني في أسعار السلع والخدمات .

* وإذا كان التضخم ظاهرة عالمية إلا أن الحلول باتت فردية ، أي أن كل دولة سعت بمفردها لمواجهة هذا "التسونامي" الذي يجتاح جيوب المواطنين ليقلص قدرتهم على الشراء ويعصف بأمانهم المعيشي والاجتماعي .

* وكويتياً - مرة أخرى - كان للتضخم خصوصيته سواء على مستوى الأسباب أو الآثار أو الحلول :

* تشمل الأسباب ضعف المعلومة وعدم دقتها بل وتضاربها أحياناً بحسب الجهة التي تصدرها ، إلى غياب أدوات السياسات المالية والضريبية التقليدية ، وضعف تأثير السياسة النقدية إلى المضاربة على الأراضي والعقارات ، والتوسع الهائل في الإنفاق العام وأيضاً في التسهيلات الائتمانية ، وأخيراً وليس آخراً انخفاض مستوى الوعي الاستهلاكي لدى المواطن وسيادة نوع من الشطط الاستهلاكي ... كل هذه الأسباب الداخلية تحمل في طياتها خصوصية كويتية لأسباب التضخم .

* كما أن معدلات الادخار منسوبة إلى الناتج القومي (هي من بين الأدنى عالمياً) ومعدلات الاقتراض الاستهلاكي (من بين الأعلى عالمياً) وهي خصوصيات كويتية أيضاً .

* كذلك ثمة خدمات تقدم شبه مجانية أو بأسعار رمزية للمواطن مثل الماء والكهرباء والهاتف الثابت المحلي ، إلى ذلك أضيفت مؤخراً زيادات الرواتب وزيادات كميات السلع المدعومة ... تلك أيضاً خصوصيات كويتية .

* أيضاً وبالرغم من معدل التضخم المرتفع هناك خصوصية كويتية تتمثل في ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدينار الكويتي بالأسعار الجارية خلال الفترة التي أتاحت لنا أرقامها (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) وكانت كالاتي :

تطور متوسط نصيب الفرد الكويتي
من الناتج المحلي الإجمالي بالدينار الكويتي
(٢٠٠٧-٢٠٠٢)

الأعوام	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧ (*)
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدينار	٤٧٩٥	٥٣٥٦	٦٣٦٠	٧٩٤٨	٩٠٠٠	٩٣٦٥
الزيادة السنوية في متوسط دخل الفرد	سنة الأساس	٥٦١	١٠٠٤	١٥٨٨	١٠٥٢	٣٦٥
نسبة التغير سنوياً (%)	---	%١١,٧	%١٨,٧	%٢٥,٠	%١٣,٢	%٤

(*) تقديرية

أنظر : مؤشرات الأداء الاقتصادي في الكويت ، بنك الكويت الوطني ، مكتب الإحصاءات المركزي ، منشورة في جريدة الرأي الكويتية ، العدد الصادر في ٩/٧/٢٠٠٨ ، ص ٤٢ .
- أيضاً : المجموعة الإحصائية السنوية ، وزارة التخطيط ، أعداد متفرقة

وتعني هذه الخصوصية أن آثار ارتفاع الأسعار في الكويت يقابلها ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أي ارتفاع دخل الفرد في المتوسط بالمعدلات المشار إليها بالجدول السابق ... وهذا يخفف إلى حد كبير من أثر التضخم على القدرة الشرائية لدخول المواطنين بشكل عام ، ولا ينطبق ذلك بالطبع على شريحة ذوي الدخل الثابتة والمتدنية والتي يصيبها التضخم بآثاره الضارة وبشكل مباشر أكثر من الفئات الأخرى بالمجتمع من ذوي الدخل غير الثابتة مثل (التجار ورجال الأعمال وأرباب المهن الحرة كالمحامين والمحاسبين والمهندسين والأطباء بالعيادات الخاصة وهكذا ، وأيضاً الحرفيين كالميكانيكي والكهربائي والنجار والسباك ... الخ) والتي تزدهر وتفيض أرباحها مع كل موجة من موجات التضخم .

كان هذا عن خصوصية الأسباب والآثار في ظاهرة التضخم بالكويت ، فماذا
عن خصوصية الحلول ؟

خصوصية الحلول :

- لم تتطرق الإجراءات الحكومية التي اتخذتها مؤخراً لمكافحة التضخم إلى البعد الخارجي ، واتسمت بالمحلية وركزت على الأسباب الداخلية . ومن المعلوم أن عدم قدرة الدولة على السيطرة على التأثيرات الخارجية كانت الدافع وراء خلو الإجراءات الحكومية من ذلك البعد الهام .
والمقصود هنا هو ضرورة الاهتمام بتنوع الهيكل الاقتصادي الإنتاجي للبلاد أي محاولة تنويع مصادر الحصول على الدخل القومي ، وزيادة رقعة الأنشطة غير النفطية في تكوين الناتج القومي الإجمالي GNP في الكويت ... لكننا نعلم جيداً أن هذا الحل هو حل طويل الأمد لكنه ضروري جداً ولا غنى عنه للإصلاح الاقتصادي وبإجماع كل المتخصصين في هذا الشأن .

الدور الإيجابي لبنك الكويت المركزي :

- لقد أدلى بنك الكويت المركزي بدلوه في محاولته لكبح جماح الغلاء مستخدماً أدواته النقدية (والتي وحدها لا تكفي لمواجهة التضخم) وأبرز إجراءاته كانت (١) :

١ - فك ربط الدينار بالدولار (مايو ٢٠٠٧) في محاولة لتعزيز العملة المحلية في مواجهة العملة الأمريكية المتهاوية آنذاك . وقد تحقق له ذلك بعد ما زادت قيمة الدينار في مواجهة الدولار بما بين ٨ إلى ٩ في المئة وكان يفترض لتلك النسبة أن تنعكس انخفاضاً في قيمة

(١) إنظر : تقرير مجتمعات الأسواق الشهري ، بعنوان : "هل من معالجة محلية لأزمة التضخم ... العالمية؟" ، منشور في جريدة الراي الكويتية ، العدد الصادر في ٦ أغسطس ٢٠٠٨ ، ص ٢٧ .

الاستيراد المقوم بالدولار إلا أن ذلك ذهب سدى مع ارتفاع الأسعار العالمية بنسب أكبر بكثير من تلك التي كسبها الدينار .

٢ - في مسعى منه لمواجهة ارتفاع الأصول المتأثرة بالتوسع الائتماني ، شدد البنك المركزي شروط الإقراض على مرحلتين . الأولى كانت مرتبطة بشكل أو بآخر بصدى مطالبات إسقاط القروض عن المواطنين حيث خفض نسبة اقتطاع الأقساط من راتب الموظف ٥٠ في المئة إلى ٤٠ في المئة ومن راتب المتقاعد إلى ٣٠ في المئة .

٣ - خفض هامش "ربح" البنوك بتنزيل الهامش فوق سعر الخصم من ٤ في المئة إلى ٣ في المئة على الإقراض . وفي مرحلة لاحقة طلب من البنوك رفع نسب مخاطر القروض الاستهلاكية وقروض الأسهم والعقار للحد من التوسع الائتماني وبالتالي الحد من السيولة المتدفقة إلى الأسواق التجارية وسوقي الأسهم والعقار .

٤ - الإبقاء على معدلات فائدة مرتفعة رغم الفارق الكبير مع فائدة الدولار . لكن "المركزي" وبعد أن قام بما رأى واجباً القيام به أطلق عدة صرخات لم يسمعها أحد ربما لأنها كانت في واد آخر غير وادي السياسة المالية الحكومية وقال في تصريحين على الأقل ما مفاده الآتي :

- يجب الحد من التوسع في الإنفاق العام الذي يغذي الطلب المحلي المفرط ، فالرواتب وحدها زادت ١٦ في المئة في ٢٠٠٧/٢٠٠٨ .

- كما أشار المركزي إلى ضرورة فك قبضة الدولة عن العقارات لاسيما تلك السكنية التي باتت ندرتها كلفة إضافية في ميزانية المواطن ، فضلاً عن الأراضي الخاصة بالمشروعات الخاصة التي أحكمت الدولة قبضتها عليها طاردة استثمارات كويتية مليارية خارج البلاد والمتوافر من الأراضي باهظ التكلفة التي ستعكس حتماً على أسعار السلع والخدمات المرتبطة بها .
وأكد "المركزي" في أكثر من مناسبة على أن : "السياسة النقدية وحدها لا تكفي لمواجهة التضخم"

- في موازاة ذلك كانت الحكومة تتوسع في الإنفاق الجاري بدءاً من زيادة الرواتب وزيادة الدعم فزيادات الرواتب على مرحلتين (١٢٠ ثم ٥٠ ديناراً) بالإضافة إلى ٥٠٠ مليون لصندوق المتعثرين نتج وينتج عنها تبعاً سيولة إضافية قدرها نحو ملياري دينار على الأقل ستجد طريقها إلى الطلب المحلي لا محالة ، إلى ذلك وصل إجمالي مبالغ الدعم لعدد من السلع والخدمات والمنتجات إلى ٢,٥ مليار دينار بارتفاع نسبته أكثر من ٣٠ في المئة بين ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ويشمل ذلك المنتجات البترولية والسلع التموينية ومواد البناء فضلاً عن زيادة دعم المزارعين وصيادي الأسماك والرعاية الاجتماعية ودعم العمالة ، وبذلك سيرتفع حجم الإنفاق الاستهلاكي بنوعيه العام والخاص من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ٨٠ في المئة لتتفوق الكويت على كل دول الخليج كما أن نسبة الموازنة الكويتية إلى الناتج زادت على ٣١ في المئة مقابل ٢٦ في المئة في الإمارات وأقل من ذلك في دول الخليج الأخرى .

لذا أضفنا هذا التوسع المالي إلى إحكام قبضة الدولة على العقار نكون أمام مشهد لا مثيل له حول العالم في خصوصيته فندرة العقار التي ترفع كلفة

المشروعات وتزيد تكاليف التخزين والتصنيع فضلاً عن ارتفاع كلفة السكن مسؤولة عن جزء من التضخم ، كما أن التوسع في الإنفاق الجاري يزيد الطلب لا محالة وبالتالي فإن الحكومة مسؤولة عن تفاقم أزمة ارتفاع الأسعار لتضاف تلك المسؤولية إلى الارتفاع العالمي لتلك الأسعار .

الدور الإيجابي لوزارة التجارة والصناعة :

بدورها بذلت وزارة التجارة والصناعة جهداً مكثفاً للتصدي لكبح جماح التضخم ، وقد أوردنا لإجراءات وزارة التجارة والصناعة جزءاً هاماً في هذه الدراسة وتتلخص فيما يلي :

- السعي لزيادة الرقابة ومكافحة الغش والرفع المصطنع للأسعار .
- تنسيق شبه متواصل مع الجمعيات لإيجاد سبل تخفف من حدة الغلاء .
- رفع الحظر عن استيراد بعض الأنواع من دول معينة .
- حظر تصدير بعض الأنواع لاسيما الغذائية .
- مخاطبة الجمارك والمواني لجمع آراء فنية مساعدة

والواقع أن إجراءات وزارة التجارة والصناعة قد نجحت جزئياً وعلى مستوى مجموعة السلع الغذائية (والتي تشكل ١٨,٣% من ميزانية الأسرة الكويتية في إيقاف حمى الغلاء في تلك المجموعة ، والوقت متاح للحكم على مدى تأثير باقي الإجراءات في التصدي للتضخم في باقي المجموعات التي تشكل سلة مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الكويت (أنظر صفحة ٥) .

* خلاصة القول ، إن خصوصية الأسباب الداخلية للتضخم في الكويت تجعل المحاولات التي قام بها محافظ البنك المركزي وتلك التي تحاول وزارة التجارة والصناعة المضي قدماً في تطبيقها تبقى دون أثر يذكر ما لم تصحبها جهود إضافية على مستوى التوعية من ناحية والتصنيع من ناحية أخرى .

* التوعية : العمل على تعديل ثقافة المستهلك الكويتي ، وتحويله إلى مستهلك واع بكيفية التعامل مع أسواق السلع والخدمات بذكاء وإيجابية ، فيرفض الرديء منها ويتردد أمام المغالي في سعرها ويحجم عن الشراء إذا اشتم رائحة الإستغلال لدى البائعين ومهما كانت السلعة أو الخدمة نادرة فإن لها بدائل ... وهكذا .

آليات هذا المطلب تملكها بالتأكيد جمعيات النفع العام ، وترشيد المستهلك ، ومؤسسات المجتمع المدني ، بالإضافة إلى دور فاعل ومؤثر للفن والإعلام المرئي والمسموع في هذا الشأن وأيضاً يمكن للبرامج الثقافية والتعليمية اقتحام هذا المجال لتعليم النشئ الجديد مبادئ التعامل مع الأسواق والأسعار .

* التصنيع : اقتحام مجالات الإنتاج الصناعي والخدمي وتحويل الكويت إلى نمط أقل اعتماداً على تصدير النفط الخام في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي ، وقد نجحت دول خليجية عربية بشكل ملحوظ في هذا المجال وخاصة السعودية والإمارات العربية المتحدة . وإذا كان هذا الخط يحتاج إلى وقت أطول فإن المخاطر المتوقعة من التضخم المستورد من الخارج تجعل تصنيع الكويت أمراً أقرب إلى الضرورة منه إلى الانتظار والتنظير .

الفهرست

<u>الصفحة</u>	<u>العنوان</u>
٢	* المقدمة
٣	* تعريف التضخم
٤	* قياس التضخم
٦	* تطور معدلات التضخم في الكويت
٨	* معدلات التضخم خليجياً
٩	* أسباب ارتفاع الأسعار في دولة الكويت
١٠	أولاً : الأسباب المحلية
١٣	ثانياً : الأسباب الخارجية
١٤	* الآثار المترتبة على ارتفاع الأسعار
١٥	أولاً : الآثار الاقتصادية للتضخم
١٧	ثانياً : الآثار الاجتماعية للتضخم
١٩	* حالة ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية والاستهلاكية في الكويت (أغسطس ٢٠٠٨)
٢١	* الجهود الآتية لحكومة الكويت في مكافحة التضخم
٢٨	* الخاتمة